اقتصاديات

▪ عباس الغالبي

مفارقات مصرفية

لعل من المهام الرئيسية التي يضطلع بها البنك المركزي العراقي هي مراقبة وتقويم أداء المنظومة المصرفية بشقيها الحكومي والاهلي ، كما انه يعمل بين الفينة والاخرى على اجراء تعديلات معينة على اللائحة التنظيمية التي تعمل على وفقها المصارف ، ومن أهم القرارات تلك المتعلقة برفع رأسمال المصارف من ٥٠ مليار دينار الى ٢٥٠ مليار دينار وعلى مدى ثلاث سنوات ، سعياً منها للارتقاء بأداء المصارف في المشهد الاقتصادي .

وكنا قد أشرنا في مناسبات سابقة الى هذه الحقيقة التي مازالت لحد اللحظة تشكل علامة بارزة من علامات المنظومة المصرفية ولاسيما الخاصة منها والتي قارب عدد المصارف فيها حوالي ٤٠ مصرفاً ، ولكن المشهد الحالي يدعو للاستغراب والمفارقات ، حيث مازالت كثير من المصارف متأرجحة مترددة عاجزة عن رفع رأسمالها تحت مسوغات غير واقعية ، في وقت تطالب هذه المصارف ذاتها وبطلبات رسمية للبنك المركزي بتزويدها بالدولار الامريكي وبسقف يقترب من ٥٠٠ مليون دولار يومياً بعد سماح البنك المركزي مؤخراً للمصارف الخاصة بشراء وبيع الدولار وعدم الاقتصار على المزاد اليومي لبيع العملة الاجنبية ، حيث تعد هذه المحاولات التي لم تلب من قبل البنك المركزي مفارقات لافتة للنظر ، ففي الوقت الذي تتباكى فيه هذه المصارف من عدم قدرتها على رفع رأسمالها ، تطالب بهذا السقف من العملة الاجنبية .

ولا نريد هنا ان نشكك بهذه الطلبات ونضع استفهامات حيالها ، بل نشير الى حقيقة مفادها ان هذا التعاطي الانتقائي لا يخدم العمل المصرفي بشكله الاعم والاشمل ولا ينعكس ايجابياً على الاداء لكل مصرف طالب بالحصول على هذا الحجم من الدولار .

وإزاء هذه الحقيقة كنا قد اشرنا في مقالات سابقة الى ضرورة اتخاذ البنك المركزي العراقي قرارا بدمج عدد من المصارف مع بعضها او تعليق عمل وسحب اجازات المتلكئة منها ، حيث غدت كثير منها مصارف عوائل كمالية لا تؤدي نشاطاً مصرفياً مؤثراً ، وتحولت الى دكاكين صيرفة ليس إلا ، وهنا لابد من الاشارة الى ان انشط المصارف وابرعها حالياً في العراق لا تؤدي سوى تسع خدمات في حين ان مصارف دول الجوار تقدم ما يقرب من ٨٠ خدمة مصرفية ، وهنا نؤكد على دعوتنا للبنك المركزي باتخاذ عدد من القرارات الخاصة بدمج المصارف وبحسب ما يتضمنه قانونا البنك المركزي والمصارف الحاليان .

كما لابد من الاشارة الى مفارقة أخرى في المشهد المصرفي تلك المتعلقة بعناوين وتوصيفات واسماء عدد من المصارف الخاصة (التنمية ،والاستثمار، الدولي) ، حيث ان هذه المصارف لا تمارس دوراً تنموياً أو استثمارياً يعتد به له دلالاته الاقتصادية الواضحة والمؤثرة ، كما ان بعض المصارف تحمل صفة الدولي وهي محلية بامتياز ولا تتمتع بصفة الانتشار والاداء المصرفي الدولي خارج العراق ، فهي مازالت أسيرة التعامل الداخلي المحدود .

وخبير يعتبرها طمعاً في زيادة النفوذ الاقتصادي

تركيا تدعو المحافظات الجنوبية إلى المشاركة في مؤتمر عن المياه

□ بغداد/ أحمد عبدربه

مياه العراق شريان في الرمق الأخير

اعتبر الخبير الاقتصادي ميثم العيبي دعوة تركيا للمحافظات الجنوبية بالعراق للمشاركة في مؤتمر المياه طمعاً منها للتوسع في هذه المناطق عن طريق المشاريع الاستثمارية .

وقال العيبي لـ (المدى) :ان توسع تركيا في منطقة الاقليم اصبح واضحاً ومعلوماً من خلال حصولها على استثمارات داخل الاقليم مشيراً الى انها تواجه مشكلة في التوسع الاقتصادي في مناطق الجنوب بسبب تصريحات بعض المسؤولين المحليين على تركيا وتحشيد الرأي العام عليها في قضية بناء السدود على نهري دجلة والفرات والتي تسبب الجفاف ما ينعكس على الواقع الزراعي في المنطقة.

واضاف العيبي : ان مشكلة المياه في العراق تنقسم الى شقين الاول ينحصر في الهدر الحاصل بالثروة المائية في الداخل والشق الثاني يتلخص بزيادة الحصة المائية المخصصة مبيناً ان تركيا تتصرف على اساس امتلاكها منابع الانهار من حيث التفاوضات مع الحكومات المحلية داعياً في الوقت نفسه الى ضرورة ان يكون التفاوض عن طرق السياسة الخارجية للبلاد.

ودعت تركيا محافظات البصرة وميسان وذي قار إلى المشاركة في مؤتمر عن المياه، بهدف تمتين العلاقات بين البلدين.

وقال محافظ البصرة خلف عبد الصمد لـ"السومرية نيوز"، إن "الحكومة المحلية تلقت دعوة رسمية من القنصلية التركية للمشاركة في مؤتمر عن المياه، وتأثيرات شحتها على البيئة والزراعة في جنوب البلاد"، مشيرا الى أن "الدعوة وجهت أيضاً إلى الحكومتين المحليتين لمحافظتي ميسان وذي قار".

وأضاف عبد الصمد أن "البصرة تعاني بشدة من نقص المياه، ومساحات شاسعة منها تحولت الى أراض قاحلة، مبينا أن "العلماء والباحثين في جامعة البصرة يتوقعون تفاقم الأزمة في السنوات المقبلة، ومنهم من يرجح جفاف دجلة والفرات إن استمرت الأوضاع على ما هي عليه".

وعبر المحافظ عن أمله في أن تسفر المباحثات المباشرة التي سيتخللها المؤتمر،عن حصول العراق على حصص أفضل من المياه وفقاً للاتفاقيات والمواثيق الدولية، معتبراً أن "دعوة الجانب التركي الى مؤتمر مشترك هي رسالة لتقوية العلاقات بين البلدين".

يذكر أن معظم المياه الواردة إلى البلاد تصل أراضيه من خلال الأنهار المشتركة مع الدول المتشاطئة، حيث أن ٦٨ ٪ من إيرادات دجلة و٩٧٪ من إيرادات الفرات تأتي من تركيا و سوريا وإيران، فيما قامت إيران بعد عام ٢٠٠٣ بقطع وتحويل مسارات بعض الأنهار التي تنبع داخل أراضيها وتصب في العراق، في وقت قامت تركيا بإنشاء سدود ونواظم جديدة داخل أراضيها على نهري دجلة والفرت وروافدهما، وأضخمها سد (ألسو) الذي مازال قيد الإنشاء على نهر دجلة، ويستطيع خزن مياه تقدر كميتها بـ(١١،٤٠) مليار متر مكعب، وتبلغ مساحة حوضه نحو ٣٠٠ كم٢.

وتعد المحافظات الجنوبية الأكثر تضرراً من انخفاض إيرادات المياه الواصلة عبر دجلة والفرات لقربها من المصب، ما أدى الى انحسار منسوب المياه في مناطق الأهوار، فيما شهدت محافظة البصرة، منذ عام ٢٠٠٨ ارتفاعاً كبيراً في نسبة الملوحة بمياه شط العرب الذي تروى منه معظم الأراضي الزراعية في المحافظة، ويعود ذلك الى قلة الأمطار في المواسم السابقة والتراجع الكبير في كميات المياه الواصلة من نهري دجلة والفرات، بحيث ان إيرادات المحافظة من المياه كانت حتى بداية الثمانينات تبلغ أكثر من ١٦٠٠ متر مكعب في الثانية، فيما تبلغ حالياً ما لا تزيد عن ٥٠ متراً مكعباً في الثانية، كلها من نهر دجلة لان واردات نهر الفرات تساوي صفراً منذ العام الماضي.

وقد أسفرت تلك العوامل مجتمعة عن انحسار منسوب المياه في شط العرب، ما سمح بتدفق مياه البحر المالحة في مجراه، وهي ظاهرة طبيعية لم يألفها سكان المحافظة من قبل، وقد أدت الى تدهور الزراعة وتضرر الثروة الحيوانية، وبخاصة في أقضية الفاو وشط العرب وأبي الخصيب، فيما لم تتأثر الأنشطة الزراعية في قضاء الزبير بتلك الظاهرة لان آلاف المزارع الواقعة ضمن حدوده الإدارية تروى من المياه الجوفية بواسطة آبار ارتوازية.

عزوها إلى غياب القوانين الحكومية

اقتصاديون ونواب: البنوك الأهلية تعاني من الإهمال الحكومي

□ بغداد/المدى

اعرب اقتصاديون وبرلمانيون عن وجود إهمال من قبل الحكومة للمصارف الأهلية العاملة في البلد من خلال غياب القوانين التي تنظم عملها داعين الحكومة الى تشريع جميع القوانين الخاصة بالمصارف الأهلية وتوفير السند الداعم من قبل البنك المركزي لإنهاء أزمة الثقة ما بين المصارف الأهلية والمواطن.

وقال عضو اللجنة المالية في مجلس النواب هيثم رمضان الجبوري بحسب (الوكالة الاخبارية للانباء): ان المصارف الأهلية تعاني من إجراءات وقوانين كثيرة تقف عائقا امام سير عملها، مبيناً: ان زيادة المصارف الأهلية وزيادة رأس مالها يعتبر عاملا مساعدا للاستثمار.

وأضاف: ان المصارف الأهلية في العراق تعاني من رأس مال قليل وعدم وجود ساند لها مثل البنك المركزي العراقي الذي لا يعطي ضمانا للمصارف الأهلية ما يدفع الزبون الى عدم التعامل معها والتخوف من ضياع أمواله، مؤكدا : عدم وجود تشجيع للمصارف الأهلية والقطاع الخاص من قبل الحكومة المركزية.

وبين: ان مجلس النواب لم يشرع بعد القوانين التي تنظم عمل المصارف الأهلية ،مضيفاً: ان المصارف الحكومية تتمتع بشخصية معنوية قوية نتيجة لامتلاكها قوانيين مشرعة من قبل البرلمان تمنحها هذه الشخصية، بينما المصارف الأهلية لا تمتلك شخصية معنوية، ما أدى الى عزوف المسؤولين ودوائر الدولة من التعامل معها.

وأوضح الجبوري: ان اغلب خطابات الضمان التي تأتي من المصارف الأهلية ليست بالقوة التي تتمتع بها المصارف الحكومية، مبيناً: ان خطاب الضمان تقوم به الشركات للدخول في مناقصات او مزايدات الدولة .

من جانبه قال المحلل الاقتصادي لطيف عبد سالم إن المصارف الأهلية من المفترض ان تكون عاملا لتعزيز الاستثمار لكن السياسة المصرفية المتبعة من قبل الحكومة لا تشجع الاستثمار المحلي ،مضيفاً: يجب ان تعتمد موارد دخل الدولة على جزء من الإيرادات التي تأتي من المصارف الأهلية .

وبين سالم: أن اغلب المواطنين لديهم مبالغ نقدية كبيرة لكن لا يستطيعون ان يودعوها في المصارف نتيجة لأزمة الثقة المعدومة والإجراءات غير المشجعة المتبعة من قبل الحكومة والتي تطلب من المواطن جلب كفيل عند إيداع أمواله وبشرط ان يكون الكفيل لدية حساب دفتري في المصرف، مشيرا إلى : أن جميع هذا الروتين يدفع بالمواطن الى العزوف عن إيداع أمواله في المصرف الاهلي.

ولفت إلى أن القروض التي تقدمها المصارف الأهلية غير مشجعة حيث توجد فيها فوائد كبيرة للمصرف في حين الفائدة التي تعطي للمودع قليلة جدا لا تتناسب و حجم الأموال التي يقترضها.

من جانب آخر أكدت عضو اللجنة المالية النائب نجيبة نجيب ان المصارف الأهلية تعزز عمل المصارف الحكومية وتعتبر عاملا مساعدا للنهوض بالاقتصاد العراقي.

واشارت إلى :ان اللجنة المالية تسعى الى عقد مؤتمرات لمناقشة مشاكل المصارف الأهلية"حصراً"وإيجاد الحلول المناسبة.

ودعت نجيب: الحكومة الى تشريع جميع القوانين الخاصة بالمصارف الأهلية وتوفير السند الداعم من قبل البنك المركزي لإنهاء أزمة ثقة المواطن بالمصارف الأهلية وجذب دوائر الدولة للتعامل معها،مضيفة يجب تفعيل الاستثمار والاستعانة بالخبرات الأجنبية والمعاملات الالكترونية التي تمكن من نهوض واقع العراق الاقتصادي.

فيما أوضح مدير رابطة المصارف الأهلية عبد العزيز الحسون أن المصارف الأهلية اساساً هي بيوت مالية تمول اي فعالية اقتصادية ونتيجة للقوانين القاسية والإهمال الكبير من الحكومة للمصارف الأهلية جعلها ذات طابع سلبي وذات سمعة سيئة.وبين : أن الحكومة المركزية لا توفر للمصارف الأهلية ابسط احتياجاتها من كهرباء وحراسة أمنية وعجلات لنقل النقود من المركز الى فيها.

المصارف ، مشيرا إلى أن جميع هذه الاحتياجات توفرها المصارف الأهلية ذاتياً .

واشار الحسون الى: أن الإجراءات المشددة والرقابة تفرض فقط على المصارف الأهلية تاركة المصارف الحكومية بحريتها ما يؤدي الى تزايد حالات الفساد المالي في المصارف الحكومية.

من جهة أخرى بين مستشار البنك المركزي مظهر محمد صالح أن رأسمال المصارف الأهلية حساس وحيادي اتجاه المخاطر ما يدفع الى حدوث مشاكل كبيرة في تعاملات مع دوائر الدولة.

وأوضح: أن واجب البنك المركزي هو إصدار تعليمات وضوابط وحماية المصارف من الانهيار والخسائر الكبيرة نتيجة الأخطاء التي ترتكب في اغلب المصارف الأهلية، منوها إلى أن البلد ينهض بالقطاع الخاص لما له من أهمية كبيرة على الرغم من المشاكل التي يعاني منها .

وأضاف صالح: من واجب البنك المركزي تشجيع المصارف الأهلية وتقديم كل ما أوتي من قوة مبيناً:ان المصارف الأهلية نشأت في ظروف صعبة منذ عهد التسعينات.

واكد على ضرورة ان تخضع المصارف الأهلية للمعايير الحديثة وتتحدد بالمحاسبة والرقابة وكيفية ادارة المخاطر التي تسبب عوائق كبيرة وتسبب خسارة للمصرف وللمواطن المودع أمواله فيها.

مقترح لزيادة المصارف الإسلامية

□ بغداد/ المدى

اقترح عضو اللجنة الاقتصادية في مجلس النواب سلمان الموسوي، الاستعانة بقوانين المصارف الإسلامية المتبعة في دول الخليج وإيران لتنظيم عمل البنوك الإسلامية في البلاد، مؤكداً ضرورة تشريعها لأنها ستساعد على إطلاق قروض دون فوائد مالية. وقال الموسوي لـ (الوكالة الاخبارية للانباء) هناك أمور كثيرة يعاني منها مجلس النواب عند تشريعه القوانين الخاصة بمنح القروض المالية للمشاريع وهي: الفوائد المالية التي جعلت بعض النواب يطالبون بإلغائها، وهذا غير صحيح لأنه نظام عالمي متبع في جميع المصارف العالمية، مشيراً الى أن تشريع قانون خاص للمصارف الإسلامية سيحل جميع هذه المشاكل لأنه يؤمن بالنظام اللاربوي. وأضاف: أن الدول المجاورة كإيران ودول الخليج حققوا نجاحات كبيرة في مجال المصارف الإسلامية، ويمكن أن يستفيد العراق من قدمهم ويبدأ من حيث ما وصلوا إليه من خلال الاستعانة بالقوانين المصرفية الإسلامية المتبعة لديهم لتطوير وتنظيم القطاع المصرفي الإسلامي في البلاد. وشدد على أهمية الإسراع بتشريع قانون المصارف الإسلامية من قبل اللجنة المالية لتقديمه الى مجلس النواب كون البلد بحاجة ماسة الى مصارف تعمل وفق الشريعة الإسلامية، التي تكون مغايرة تماماً عن المصارف التجارية والمتخصصة كالصناعية والزراعية والعقارية من حيث إلغاء الفوائد المالية على الودائع والقروض. وأشار الى: أن المصارف الإسلامية، هي إسلامية في الاسم فقط، لكنها في طبيعة الحال تعمل كالمصارف التجارية والعادية بسبب عدم وجود قانون خاص بها لينظم عملها.

ويذكر أن النشاطات المصرفية الإسلامية في العراق بدأت في عام (١٩٩٣) عند تأسيس مصرف العراق الإسلامي، حتى وصل عددها الآن (١٠) مصارف من ضمنها مصرف حكومي جديد يدعى النهرين الإسلامي، ومصرف خارجي وآخر خليجي.

تخصيص 13 مليار دينار لتطوير الزراعة في محافظة بابل

□ بابل / اقبال محمد

خصصت وزارة الزراعة ١٣ مليار دينار ضمن خطة محافظة بابل، لتطوير الغابات في المحاويل والهاشمية وإنشاء بيوت بلاستيكية ومراكز ارشادية زراعية، ومرشات ري بالتنقيط من اجل الحد من شحة المياه.

وقالت نائب رئيس اللجنة الزراعية في مجلس المحافظة سهيلة عباس حمزة لـ"لمدى" إن المحافظة تسعى الى تطوير القطاع الزراعي من خلال مشاريع حيوية مثل مهبط المطار الزراعي داعياً الفلاحين إلى استخدم التقنيات الحديثة للري والبذور المحسنة التي تعتبر نواة لزيادة الكثافة الانتاجية، والابتعاد عن المواد الكيمياوية التي تؤدي الى الأمراض المسرطنة والاعتماد على المواد العضوية التي تعطي عناصر غذائية للنبات وتطور الكثافة الانتاجية.

وأشارت إلى وجود خطة لتبطين قنوات الري كافة من اجل ايصال الماء إلى الأراضي الزراعية، رغم وجود شحة مياه نتيجة لتكالب دول الجوار على الحصة المائية للبلاد.

وبينت : نحن بتماس مع الدائرة المستفيدة للعمل على توفير المياه وحفر ابار ارتوازية، والاستفادة منها عن طريق الري بالتنقيط، مشيرة الى ان جلب بذور محسنة، والعمل على ايجاد مركز في بابل الى جانب المركز الموجود في بغداد لاختيار نواة بذور جيدة ذات انتاجية عالية.

وأضافت أن الزراعة المحمية تعد تجربة رائدة في المحافظة وشجعت المبادرة الزراعية على انتشارها، حيث كان عدد البيوت البلاستيكية عام ٢٠٠٨ أكثر من ١٠ بيوت بلاستيكية، أما الان وصل العدد الى أكثر من (١١٠٠) بيت بلاستيكي.

موضحة ان البيوت المحمية تعتمد على زراعة الاصناف المتسلقة لذلك نرى فيها كثرة في الانتاج، حيث يصل انتاج البيت الواحد (٩) اطنان، اضافة إلى ان منظمات الري بالتنقيط تستهلك ١٠٪ من الري السيحي، وبذلك نحصل على ترشيد في المياه بالاضافة الى عدم نمو الادغال، الى جانب التسميد الذي يعطي النبات نسبة متساوية من السماد.

وعن النهوض بالقطاع الزراعي بشقيه الحيواني والنباتي قالت حمزة، انه لا ياتي من الفراغ بل يستند الى توفير أساسيات لها دور فاعل من أهمها: توفير الأرض الصالحة للزراعة من خلال إعادة تأهيل مشاريع الاستصلاح، وتوفير بذور وأصول محسنة للمحاصيل وأشجار الفاكهة ذات صفات تتناسب مع طبيعة الأرض التي تدهورت صفاتها الوراثية بشكل خاص ما تسبب بظهور أمراض جديدة في الحمضيات، لن تتخلص منها الاراضي الا باتباع الدورة الزراعية وتشجيع تربية الحيوان، وتحسين السلالات عن طريق التلقيح الاصطناعي وتشجيع المزارعين والفلاحين على التوسع بالزراعة المحمية، ودعم المستلزمات الخاصة بذلك وتغيير آلية توزيع الأسمدة وتفعيل دور الوكلاء في ذلك لانتشارهم في عموم المحافظة، ما يساهم في تقليل التكاليف إضافة إلى توفيرها في جميع المواسم والأوقات ووضع ضوابط واضحة وقطعية لإدارة الأراضي وتفعيل قانون حل الأراضي المثقلة بحقوق تصرفية (أي غير المستغلة استغلالا اقتصاديا).

وأكدت إن المبادرة الزراعية تعد من أهم الانجازات الكبيرة التي أحدثت قفزة نوعية في القطاع بشقيه النباتي والحيواني، حيث جاءت هذه المبادرة منسجمة ومتناغمة مع توجيهات الوزارة في جميع أنشطتها، لتنمية المشاريع بشكل متميز ومنتج وتسليف المزارعين لاقامة مشاريعهم الكبيرة والصغيرة، والدعم المباشر للمدخلات والمخرجات العملية الزراعية.